

متى تنفجر أزمة الغاز.. وتنتهي معاناة المواطنين؟!



أسر تلجأ لاستخدام تناوير الفخار ودوافير الكيروسين بدلاً عن بوتاجاز الغاز



تحقيق/ افتكار أحمد القاضي
دخلت أزمة انعدام مادة الغاز المنزلي شهرها الثالث ولا تزال تلقي بظلالها على المستهلكين في الكثير من المحافظات وخصوصاً في أمانة العاصمة ورغم الإجراءات التي تم اتخاذها للحد من الأزمة لكنها لم تجد نفعا.. طوابير طويلة من المستهلكين كل يوم أمام معارض الغاز للحصول على الغاز حتى وصل سعر اسطوانة الواحدة خارج هذه المعارض إلى ٥٠٠٠ ريال ولا توجد - غالبيةهم يعيدون بخفي حين .. ما جعل العديد منهم يتخذون حلاً آخرى بديلة عن الغاز فمنهم من أصبح يستخدم (الثورة) الكبريتية ومنهم من عاد لاستخدام الحطب الكيروسين ..

عبدالله المشوكل ظل يبحث عن اسطوانة غاز ويتنقل من معرض إلى آخر طلة مشرة أيام دون جدوى وكان يشتري على اسطوانة غاز واحدة حتى لو وصل سعرها إلى أربعة أو خمسة آلاف ريال لكنه لم يجد ، ولم يكن أمامه إلا التوجه إلى أحد محلات بيع الأدوات المنزلية حيث قام بشراء دافور كبروسين بثلاثة آلاف ريال وشوكة كهربائية لاستخدامها بدلاً عن الغاز وقبل أن يعود إلى منزله اشترى ٢٠ لترًا من الكيروسين بعد أن بحث عنه في أكثر من خمس محلات .. وهو إلى اليوم يستخدم دافور الكبروسين (واشروك) الكهربائي في طهي الطعام وتحضير الشاي والقهوة ..

التي أضحت اليوم حلاً مالياً لمواجهة أزمة الغاز القاتلة، فكان الفحم حلاً بديلاً، خصوصاً أن زوجها غير قادر على شراء وجبات جاهزة من المطاعم كسا هو حال العديد من الأسر التي أصبحت تعتمد على المطاعم والبقالات لشراء وجباتها من المكولات والمشروبات طهي الطعام بسبب انعدام مادة الغاز، يقول - منذ أسبوعين ونحن نستخدم الحطب في تحضير الخبز حيث قمت بشراء تنور (مدر) مع كمية من الخشب والحمد لله لا نحتاج إلى فصل أجد وإن كنتجيد أحداً بأن يعطينا غازاً .. وما



شركة الغاز.. اذن من طين..!!

تحقيق/ صفوان الفاضلي
دخلت أزمة انعدام مادة الغاز المنزلي في السوق المحلية شهرها الثالث في ظل تبادل الاتهامات بالوقوف وراء اختفاء تلك المادة الحيوية التي يجب ألا تخضع للمساومات لأنها من أساسيات الحياة والتي ترتبط بالحياة اليومية للمواطنين وكذا بعض المؤسسات الاقتصادية وبعض المركبات، ذلك أن كل ما يهم المواطنين هو الحصول على اسطوانة غاز تستحق بها الحياة دون معاناة، غير عابثين بما يدور في سوق السياسة حيث يؤكد العديد من المواطنين أنهم باتوا عرضة للصوص من قبل باعة الغاز الذين يبيعونه في السوق السوداء بأكبر من الضعف حيث تجاوز سعر اسطوانة الغاز ٥٠٠٠ ريال، هذا في حال تم العثور عليها، ويرجع مواطنون أزمة الغاز إلى عدم وجود رقابة من الجهات المختصة مما يشجع التجار الذين ينتهزون هذه الأزمة على رفع أسعار الغاز رغم أنهم يستلمونها بالسعر الرسمي وكذلك عدم وجود مخزون احتياطي حقيقي من هذه المادة وإن هناك تقصيراً من قبل الشركة البنية للغاز إلى جانب تزايد ارتفاع الطلب والتقطع المستمر الذي يشهده خط ناربي - صنعاء، من قبل بعض افراد القبائل.

ويتهم كثير من المواطنين أصحاب المحال التجارية باحتكار الغاز المستوك مثزلاً في محاولة لبيعهم في السوق السوداء بأسعار مرتفعة مستغلين حاجة المواطنين بالقبائل عندما يتم توجيه هذا الاتهام لأصحاب محلات بيع الغاز يشكون بدورهم احتكار الشركة للغاز وعدم تغطيتها لاحتياجاتهم. وحولوا الشركة البنية للغاز مسؤولية توفير الكميات الكافية للمديريات وأرجعوا أسباب انعدام الغاز المنزلي في الأسواق لكثرة السيارات والنقلات التي تعمل بالغاز. وكانت الشركة البنية للغاز قد اعربت في وقت سابق عن «أسفها لاستمرار عناصر تجريبية خارجة عن القانون بعمليات التقطع لاقطرات الغاز حتى الآن وخصوصاً قاطرات الغاز التي تصل إلى أمانة العاصمة صنعاء» متوقعة استئناف توزيع كميات كبيرة من مادة الغاز المنزلي خلال اليومين القادمين إلى كافة الأسواق وتوفيرها في كل أنحاء اليمن.

في الوقت الذي ينبغي أن تنشط فيه المجالس المحلية للتواصل والتنسيق مع شركة الغاز من أجل توفير هذه المادة والتخفيف من الأزمة الحالية نجد بعض المجالس المحلية تتعاضد في إيصال سيارات بيع الغاز مباشرة إلى سكان الأحياء الذين قالوا: لو كانت المجالس المحلية وشركة الغاز يربون حل هذه الإشكالية لتم حلها عن طريق إرسال الكميات المحددة من الغاز للمديريات والقيام ببيعها بإشرافهم بحيث يتم البيع للمواطن كل في مديريته وفي حارته لمنع التلاعب والاحتكار ولضمان عدم بيع الكميات المخصصة للمديريات في السوق السوداء، إلى جانب تفعيل الإجراءات العقابية القانونية ضد كل من تثبت مخالفته أو تلاعبه أو احتكاره لهذه المادة الحيوية.

المجالس المحلية.. إجراءات قاصرة وآليات عمل لا تلبى الاحتياجات

يعتقد الشيخ محمد رفيق الله - عضو المجلس المحلي بمديرية معين بأمانة العاصمة أن سبب أزمة الغاز الحالية يرجع إلى التقطعات القبلية التي تشهدها خطوط نقل الغاز إلى المدن الرئيسية، ويقول: نقوم بصرف حصص لكل مركز بالمديرية بنظر عضو المجلس المحلي الذي يتولى الإشراف على بيع الغاز مباشرة إلى المواطنين في الأحياء، وبالسعر المحدد من قبل الشركة (بـ ١١٠٠) ريال للاسطوانة الواحدة ونعمل على ضبط المتلاعبين في حالة اكتشفنا مخالفة وإرسالهم إلى الجهات المعنية لاتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم، وأؤكد على أننا نبيع ونوزع مادة الغاز على المواطنين بعدالة وأي شخص ينكر ذلك فكلماه مردود عليه.

محمد صالح الشعري - عضو المجلس المحلي رئيس لجنة التخطيط بمديرية معين في أمانة العاصمة يقول: تلغنا شركة الغاز عن طريق أمانة العاصمة بخصوص مادة الغاز المخصصة للمديرية فنقوم بتوزيعها مباشرة إلى المواطنين عبر أعضاء المجالس المحلية وعمال الحارات الذين يتولون بدورهم الرقع إلينا بأسماء المحتاجين لمادة الغاز وعلى ضوء ذلك يتم التوزيع ونحن لم نغطي احتياجات المديرية من مادة الغاز إلا بالقليل. ويضيف الشعري: اتخذنا بالتنسيق مع شركة الغاز إجراءات عقابية ضد بعض المتعهدين ولم نبلغ إلى حد الآن بأي تلاعب من قبل عمال الحارات وسنعمل على تنفيذ هذه الآلية قدر الإمكان وفي حالة عدم وصول الغاز من الشركة إلى المواطنين سنحصل مشاكل كثيرة.



بالتنسيق مع فرع شركة الغاز وعاجلة في هذا الجانب إلا أن الأزمة بالأسامة للخروج بحلول سريعة ما زالت تتفاقم.

الواقضون في طوابير الغاز.. أمل بعيد المنال

استطلاع/ صقر الصنيدى
..، بيظ شديد تمر الساعات على أولئك الواقفين في طوابير انتظار اسطوانات الغاز ويلجأون إلى توزيع وقتهم على التحدث فيما بينهم والتحرك في إطار المكان محاولين التخلص من الإحساس بالملل ومع كل ذلك فإن تفكيرهم لا يتوقف وأفكارهم تذهب قريباً وبعيداً لكن أهم ما يأخذهم هو الإجابة عن سؤال - هل سنحصل على اسطوانة غاز؟ ويتجنبون الوقوع في عدم إمكانية ذلك- وقد حاولنا التوقف قليلاً مع هذه اللحظة التي أصبحت مألوفة بالنسبة لكل من لديه أسرة أو لديه مصدر رزق يعتمد على الغاز، ولنتعرف أكثر على الأفكار التي تدور أثناء انتظار الناس في طوابير الغاز الطويلة - بالنسبة للأفكار المسموعة والتي تتحول إلى كلمات بتبادلها المنتظرون فقد كانت تدور حول كل شيء في مركز التوزيع الواقع في مدرسة صلاح الدين بأمانة العاصمة وكان كل واحد من الواقفين يحاول الدفاع عن فكرته وتفسيره لأزمة الغاز فهناك من يقول إنها مفقولة من قبل أناس مستفيدين بينما يرد آخرون أن الاحتياطي قد نفذ من الشركة نظراً لاستهلاك اليومي الكبير، بينما البعض منهم يتحدث عن دور المجالس المحلية الغائبة وعدم توليها المسؤولية الكاملة في عملية التوزيع العادل، ويتحول الحديث إلى السياسة حيث تتهم أطراف بالاختفاء لمادة الغاز وأطراف أخرى بإحداث الأزمة كاملة وما الغاز إلا واحدة من تلك الأزمات الناتجة عن التفاعل السياسي وعدم إيجاد الحلول لهذه الأزمة وغيرها .

أما التفكير الصامت فهو بالغالب ولا يتجاوز الأمل في الحصول على اسطوانة غاز، وكما يقول شائف الأغبري فإنه يجد نفسه مجبراً كلما وقف في طابور انتظار اسطوانة الغاز بالتفكير بمدى إمكانية الحصول على اسطوانة غاز وإن لا يعود إلى المنزل خائباً، وعدم وجود غاز يعني أنه سيستمر بشراء الوجبات الضرورية من المطاعم وبالإضافة لما يشكك من ضغط على الأسرة فإنه أيضا يخشى توقف المعامع عن العمل بسبب عدم وجود الغاز، وهكذا تستمر أفكار شائف بن التفاؤل والتشاؤم والأمل في الحصول على أسطوانة غاز.



أما الأطفال الذين يقفون لساعات طويلة في طوابير الغاز فيجربون أن يشغلوا أنفسهم باللعب مع بعضهم وممارسة ألعاب بسيطة بعد أن يضعوا إعلانات صميدة لاسطوانات الغاز الخاصة بهم وهي إما أحجار مختلفة الأشكال أو قطع من أكياس بلاستيكية تربط على مقاض الاسطوانات ليسهل عليهم تمييزها وخوفاً من فقدها.